Journal Of the Iraqia University (77-1) 30 September (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

التدخلات السياسية وتأثيرها على العلاقات الدولية: بين المشروعية والمصالح الاستراتيجية.

م.م. كرار جبار حمود

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الدائرة الادارية والمالية

Political interventions and their impact on international relations: between legitimacy and strategic interests

Email: K96227703@gmail.com

الملخص:

يُعد التدخل أحد الأساليب الرئيسية التي استخدمتها الدول لبسط نفوذها السياسي عبر التاريخ، حيث شكَّل وسيلة لاستعمال القوة في العلاقات الدولية منذ القدم، فلذلك هدف هذا البحث إلى دراسة التدخلات السياسية وتأثيرها على العلاقات الدولية، مع التركيز على التوازن بين المشروعية والمصالح الاستراتيجية، من أجل تحقيق الهدف من البحث فقد اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، بهدف توفير رؤية شاملة حول تأثير التدخلات على استقرار العلاقات الدولية، أن التدخلات السياسية غالبًا ما تكون مزيجًا من المبررات القانونية والاعتبارات الاستراتيجية ، حيث تستخدم الدول الشرعية الدولية لتحقيق مصالحها الخاصة، فلذلك يوصي البحث ضرورة وضع معايير قانونية أكثر صرامة تُحدد الحالات التي يكون فيها التدخل مشروعًا، وذلك لحماية سيادة الدول وضمان حقوق الإنسان، مع ضرورة تفعيل دور المؤسسات الدولية في مراقبة التدخلات السياسية وضمان عدم استخدامها بشكل تعسفي.**الكلمات المفتاحية:** التدخلات السياسية – العلاقات الدولية – المشروعية – المصالح الاستراتيجية

Abstract:

Intervention is one of the main methods used by states to extend their political influence throughout history. It has been a means of using force in international relations since ancient times. Therefore, this research aims to study political interventions and their impact on international relations, focusing on the balance between legitimacy and strategic interests. In order to achieve the objective of the research, it relied on the descriptive analytical approach, with the aim of providing a comprehensive vision about the impact of interventions on the stability of international relations. Political interventions are often a mixture of legal justifications and strategic considerations, as countries use international legitimacy to achieve their own interests. Therefore, the study recommends the establishment of stricter legal standards that define the cases in which intervention is legitimate, in order to protect state sovereignty and guarantee human rights. It also calls for activating the role of international institutions in monitoring political interventions and ensuring that they are not used arbitrarily.
Keywords: Political interventions - International relations - Legitimacy - Strategic interests

المقدمة.

تمثل التدخلات السياسية ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه في العلاقات الدولية، حيث تسعى الدول أو المنظمات الدولية إلى التأثير على السياسات أو الحكومات أو الأحداث في دول أخرى. يمكن أن تكون هذه التدخلات مشروعة ومقبولة دوليًا، أو يمكن أن تكون غير مشروعة وتنتهك سيادة الدول أو حقوق الإنسان. حيث تلعب التدخلات السياسية دورًا محوريًا في تشكيل العلاقات الدولية، حيث تتباين أهدافها بين تحقيق المشروعية القانونية وفقًا للقوانين والمعاهدات الدولية، وبين السعي وراء المصالح الاستراتيجية التي تخدم توجهات الدول الفاعلة. ويثير هذا الموضوع جدلًا واسعًا حول الحدود الفاصلة بين التدخل السياسي المشروع والتدخل الذي يُستخدم كأداة لتحقيق الهيمنة السياسية أو الاقتصادية .

وفي ظل ما يشهده العالم اليوم من تزايدًا ملحوظًا في التدخلات السياسية في الشؤون الداخلية للدول، سواء من خلال الدبلوماسية، العقوبات الاقتصادية، التدخل العسكري، أو التأثير الإعلامي ، مما يؤثر بشكل مباشر على استقرار الدول ومستقبل العلاقات الدولية، فلذلك يهتم هذا البحث بالتعرف على أثر العلاقات الدولية على التدخلات السياسية.

مشكلة البحث.

التدخلات السياسية تمثل ممارسات تستخدمها الدول أو المنظمات الدولية للتأثير على السياسات أو الحكومات أو الأحداث في دول أخرى. يمكن أن تكون هذه التدخلات مشروعة ومقبولة دوليًا، أو يمكن أن تكون غير مشروعة وتنتهك سيادة الدول أو حقوق الإنسان. (أرباب، ٢٠٢٣،ص٣٤١) في الثمانينيات، تم تبرير حق التدخل السياسي من قبل المؤيدين له على أساس أنه يمثل متغيرًا جوهريًا في تطور النظام الدولي، ورغم ذلك، لا يمكن بأي حال اعتبار ظاهرة التدخل سلوكًا جديدًا في العلاقات الدولية، إذ إنها كانت دائمًا أداة من أدوات التأثير في السياسة العالمية، وقد ازدادت حدة هذا التدخل بشكل ملحوظ مع انتهاء الحرب الباردة، حيث أصبح المجتمع الدولي أكثر استعدادًا للتدخل في حالات الأزمات، سواء كانت كوارث طبيعية أو أزمات سياسية مثل القمع والانتهاكات الحقوقية . ومنذ ذلك الحين، بات التدخل الدولي يهدف إلى تقديم الدعم اللازم لضمان إدارة الأزمات بكفاءة، وتعزيز الاستقرار في المناطق المتأثرة ، وفقًا للمعايير الإنسانية والسياسية. (جوابي ٢٠٢٤، ص ٤٨). فلذلك فأن التدخلات السياسية تُشكل التدخلات السياسية في الشؤون الداخلية للدول أحد أبرز القضايا التي تؤثر على العلاقات الدولية، حيث تختلف دوافعها بين تحقيق المشروعية القانونية وفقًا للمعايير الدولية، وبين السعي إلى المصالح الاستراتيجية التي تخدم أهداف الدول الفاعلة، ولذلك تتمثل مشكلة البحث في التحدي القائم بين مبدأ سيادة الدول وحق التدخل الدولي ، إذ تؤدي بعض التدخلات إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيز الاستقرار ، بينما يتم توظيف بعضها الآخر لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية تُغير موازين القوى الدولية. كما أن التدخلات السياسية تؤثر على التحالفات الدولية، النزاعات الإقليمية، والتوازنات الجيوسياسية ، مما يستوجب دراسة مدى تأثير هذه التدخلات على النظام العالم.

أسئلة البحث:

ويتفرع منه التالي:

١- ما هي التدخلات السياسية؟ ما هي أنواع التدخلات السياسية وأشكالها؟

٢- ما هي تأثيرات التدخلات السياسية على العلاقات الدولية ؟

٣-كيف يمكن تحقيق التوازن بين المشروعية والمصالح الاستراتيجية في التدخلات السياسية؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة التدخلات السياسية وتأثيرها على العلاقات الدولية، مع التركيز على التوازن بين المشروعية والمصالح الاستراتيجية. يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- دراسة مفهوم التدخلات السياسية وتحديد أنواعها وأشكالها.

٢- تحليل تأثيرات التدخلات السياسية على العلاقات الدولية، بما في ذلك تأثيراتها على السيادة الوطنية والاستقرار الإقليمي.

٣-تحليل التوازن بين المشروعية والمصالح الاستراتيجية: دراسة كيفية تحقيق التوازن بين المشروعية والمصالح الاستراتيجية في التدخلات السياسية.

أهمية البحث.

إنَّ ظاهرة التدخل الإنسانيّ ليست جديدة في العلاقات الدوليّة، لكنها أصبحت بارزة بصورة رئيسة في عالم ما بعد الحرب الباردة، فقد عملت التحولات التي شهدها النظام الدوليّ أثر انهيار منظومة الدول الاشتراكية، وتفكك الاتحاد السوفيتيّ، وانتشار الصراعات الداخلية في كثيرٍ من الدول، على إبراز شكل جديد من التدخل، يتم تحت مسوّغ الدفاع عن حقوق الإنسان، وحماية الأقليات، وتقديم المساعدات الإنسانيّة، فلذلك تعد التدخل عمل إرادي منظم تقوم به وحدة سياسية دولية، سواء مانت دولة منفردة أو جماعية، وذلك غبر وسائل الضغط والإكراه، وقد تشمل جميع أشكال الضغط السياسي، والاقتصادي، والعسكري، بهدف التغيير في بنية السلطة للدولة المتدخل فيها، كما لا يستند التدخل الموافقة من الدولة المتدخل فيها، ولذلك فأن التدخلات الخارجية تلعب دوراً فعالاً في الاستقرار السياسي للدولة فضلاً عن الدور الذي تلعبه في تحديد مستقبل الوضع السياسي للدول. (عبد الرحمن وبشير، ٢٠٢٥، ١٣١)، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية هذا البحث من موضوعه التي يتناوله من أجل التعرف على تأثير التدخلات السياسية على العلاقات الدولية، ومدى مشروعية هذه التدخلات من أجل تحقيق المصالح الاستراتيجية، وبذلك يسعى البحث لتوفير فهم أعمق للتدخلات السياسية وتأثيراتها على العلاقات الدولية.، بالإضافة أهميته في تحديد الاستراتيجيات الفعالة للتدخلات السياسية التي تحقق التوازن بين المشروعية والمصالح.

منهج البحث.

من أجل تحقيق الهدف من البحث فقد اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، بهدف توفير رؤية شاملة حول تأثير التدخلات على استقرار العلاقات الدولية، فالمنهج الوصفي يستخدم لاستعراض الإطار العام للتدخلات السياسية، بدءًا من مفهومها، وأسبابها، وأشكالها المختلفة. أما المنهج

التحليلي يهتم بدراسة التدخلات السياسية وتأثيرها على العلاقات الدولية، مع التركيز على التوازن بين المشروعية القانونية والمصالح الاستراتيجية التي تحكم سلوك الدول في الساحة الدولية.

الدراسات السابقة.

دراسة " مصطفي عبد الرحمن وآخرون، ٢٠٢٥" بعنوان التدخلات الخارجية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في لبنان خلال الفترة ٢٠١٤ حتي ٢٠٢١، هدفت الدراسة لتحديد موازين القوي داخل المجتمع اللبناني، وتحديد مدى قصور التسويات التي تمت وانتجت استقرار نسبي لفترة زمنية محددة والتي تنتهي بمجرد تغيير العوامل التي أدت للتسوية، ووضع حلول تعالج هذا القصور، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي ومنهج المصلحة الوطنية، من أجل تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالتدخلات الخارجية في لبنان، ومن ثم الحصول على رؤية شاملة ومتوازنة حول تأثير التدخلات الخارجية في لبنان، وتوصلت الدراسة إلى أن منذ بداية الأزمة في لبنان وكان هناك حرص من كافة القوى الدولية والإقليمية على إيجاد موطئ قدم لها في لبنان، من أجل تحقيق أهدافها وطموحتها، فبالنسبة للدول الإقليمية جعلت مسار ومستقبل الأزمة اللبنانية مرتبط بتفاعلات صراعية حادة في الشرق الأوسط كونها أزمة إقليمية ممتدة من التطورات السورية وإرتباطها بالأزمة اليمنية بسبب خصوصية الجيوسياسية لوقعه على التماس مع الكيان الصهيوني من ناحية، ومتدخلة الجغرافي الاجتماعي ومن ثم السياسي مع سوريا من ناحية أخرى.

دراسة " ليلي سيد مصطفي، ٢٠٢٣" أثر التدخل الدولي على الاستقرار السياسي في السودان في الفترة الانتقالية ٢٠١٨– ٢٠٢٢، هدف البحث للتعرف على الأزمة السودانية والأسباب التي أدت لتفاقمها، ومعرفة دور الحكومة المركزية اتجاه الأزمة السودانية والحلول المطروحة لمعالجتها والتعرف على التدخلات الدراجة في الأزمة السودانية، وتوصل البحث إلى أن الأسباب الرئيسية وراء ظهور الأزمة السودانية في عدم الاستقرار بصفة عامة، وترجع للعامل الاقتصادي والسياسي والأمني والاجتماعي، وذلك المحاولة لوضع دستور دائم في البلاد، ولذلك أوصي البحث بضرورة العمل على إعداد دستور دائم للبلاد، وكذلك التجهيز لانتخابات ديمقراطية من أجل حكومة ديمقراطية يختارها الشعب تحكم من خلال الدستور الدائم.دراسة " منال بو جلال، ٢٠١٩" التدخلات العسكرية العربية في النزاعات الداخلية دراسة حالة التدخل في اليمن، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء حول دور التدخلات العسكرية العربية في النزاعات الداخلية للدول، بالتطبيق على دراسة حالة اليمين، ومن أجل تحقيق الدراسة هدفها اعتمدنا على المنهج التاريخي، ومنهج دراسة الحالة، فتم توظيف المنهج التاريخي من خلال تتتبع مسارات التدخل العسكري بعد الحرب الباردة، ومن ثم توظيفه من خلال تتبع أهم مسارات الأزمة في اليمن منذ حرب صعدة إلى غاية عاصفة الحزم، أما منهج دراسة الحالة تم توظيفه لدراسة حالة التدخل في اليمن، ومن ثم استعراض مسوغات التدخل من أجل حماية حقوق الإنسان من خلال الإسقاط على ليبيا، وتوصلت الدراسة أنه في ٢٦ مارس ٢٠١٥ تم إطلاق تحالف عسكري من تسع دول عربية، شكلته المملكة العربية السعودية، وأسمته بالتحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن.من خلال عرض للدراسات السابقة تبين وجود درجة من الاهتمام بين الدراسين والباحثين حول التعرف على دور التدخلات الدولية في العلاقات الدولية، ويرجع ذلك الاهتمام إلى ما تقوم به هذه التدخلات من دور فعال في خلق حالة من التوزان الدولي في منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم تحقيق الاستقرار، إلا أن هذا البحث يتميز عن الدراسات السابقة بتركيزه على التوازن بين المشروعية والمصالح الاستراتيجية في التدخلات السياسية، وهو موضوع لم يتم تناوله الدراسات السابقة، بالإضافة تركيز البحث على تأثير التدخلات السياسية على العلاقات الدولية، وهو موضوع ذو أهمية كبيرة في العلاقات الدولية، القيام بتقديم توصيات عملية للدول والمنظمات الدولية حول كيفية تحقيق التوازن بين المشروعية والمصالح الاستراتيجية في التدخلات السياسية.

خطة البحث.

المبحث الأول: تأثير التدخلات السياسية على العلاقات الدولية.المبحث الثاني: تحليل التوازن بين المشروعية والمصالح الاستراتيجية في التدخلات السياسية.الخاتمة والنتائج والتوصيات.

المبحث الأول: تأثير التدخلات السياسية على العلاقات الدولية.

تشهد الساحة الدولية تفاعلات معقدة ومتغيرة باستمرار، حيث تتداخل مصالح الدول وتتأثر قراراتها بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية. ومن بين هذه العوامل، تبرز التدخلات السياسية كقوة دافعة ومؤثرة بشكل كبير في مسار العلاقات بين الدول، كما إن مفهوم التدخل السياسي يحمل في طياته أبعادًا متعددة، بدءًا من الدعم الدبلوماسي والاقتصادي، وصولًا إلى الضغوط السياسية والعسكرية المباشرة وغير المباشرة. وتتنوع دوافع هذه التدخلات وأهدافها، فقد تكون إنسانية، أو اقتصادية، أو أيديولوجية، أو تتعلق بالأمن القومي للدولة المتدخلة، ولذلك سوف نوضح من طبيعة التدخلات الدولية وأنواعها وأسبابها، وتأثيرها على العلاقات الدولية.

أولاً: مفهوم التدخلات السياسية.

يُعد السلوك التدخلي من الممارسات التي تنتهجها الدول في الوقت الراهن، وذلك استجابةً للتغيرات الجديدة في النظام الدولي، حيث تسعى بعض الدول إلى فرض واقع التدخل كأداة للتأثير على الأحداث العالمية ، ورغم أن التدخل الدولي مرفوض من الناحية النظرية والقانونية ، باعتباره يمس بمبدأ سيادة الدولة، إلا أن العديد من الدول تعمل على إضفاء الشرعية عليه من خلال مصطلحات متعددة وذرائع متنوعة، مثل حماية حقوق الإنسان، مكافحة الإرهاب، أو تحقيق الاستقرار الدولي. (بو جلال،٢٠١٩، ص ١٧)، يقصد بالتدخل في الشؤون الداخلية بأنه تتعرض دولة أو منظمة دولية لشؤون دولة أخرى دون أن يكون لهذا التعرض سند قانوني، والهدف منه هو إلزام الدولة التي تم التدخل فيها باتباع سياسة معينة في شؤونها الداخلية، وأيضاً يهدف التدخل إلى تقييد حرية الدولة والاعتداء على السيادة والاستقلال فيها.معني التدخلات السياسية في شئون الدول: يشير التدخل إلى ممارسة سلطة عامة من جانب دولة على أراضي دولة أخرى من دون موافقة الأخيرة، وهناك من ينظر إليه بأنه" تلك الأعمال التي تقوم بها دولة ما أو مجموعة من الدول في إطار دولة ما أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية تقوم بالتدخل بشكل قسري في الشئون الداخلية لدولة أخرى". (أرباب، ٢٠٢٣ ، ص ٣٤١) ومن خلال ذلك المفهوم يتبين بأن التدخل السياسي تعبير عن سياسة استغلال وسيطرة دولة أو عدة دول ضد دولة أخرى، أو وحدة سياسية ذات سيادة".(THIERRY TARDY, 2010, P.4) وهناك من يري بأن التدخلات السياسية هي سلوك تلجأ العديد من الدول إليه، على حسب إمكانياتها ومقدراتها للتأثير في شئون دولة أخرى. (hilippe Moreau, 2001,p.56)ومن خلال عرض بعض المصطلحات المتعلقة بمعني مفهوم التدخلات الدولية يعني قيام دولة أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية باتخاذ إجراءات قسرية أو غير قسرية تهدف إلى التأثير في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى ذات سيادة، وذلك دون موافقة صريحة من الدولة المستهدفة. ويتميز خصائص التدخلات الدولية في التالي:

- قد يكون المتدخل دولة واحدة، أو تحالفًا من الدول، أو منظمة دولية مثل الأمم المتحدة أو حلف الناتو، كما تتنوع أدوات التدخل السياسي بشكل كبير، وتشمل :

- استخدام التهديدات أو الضغوط الدبلوماسية لحمل الدولة المستهدفة على اتخاذ إجراء معين.
- فرض قيود تجارية أو مالية على الدولة المستهدفة.
- تقديم الدعم المادي أو المعنوي لجماعات المعارضة داخل الدولة المستهدفة.

ثانياً: أسباب التدخلات السياسية في الشئون الدولية.

تتباين التدخلات السياسية في الشئون الدولية من القوى الفاعلة وفقاً لمصالح هذه القوى(همام، ٢٠٢٣، ص ١٩٥) يُعد التدخل أحد الأساليب الرئيسية التي استخدمتها الدول لبسط نفوذها السياسي عبر التاريخ، حيث شكّل وسيلة لاستعمال القوة في العلاقات الدولية منذ القدم. وقد شهد مفهوم التدخل تطورًا ملحوظًا بموجب الحلف الأوروبي المقدس ، حيث تم تبريره آنذاك باعتباره أداة لحماية التوازن الدولي، ومع مرور الزمن، خضعت فكرة التدخل السياسي لتغييرات جوهرية ، إذ تطورت حتى أصبحت مظهرًا غير مشروع من مظاهر استخدام القوة في الوقت الحالي ، خاصة مع تعزيز القوانين الدولية التي تؤكد على مبدأ سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية . ورغم ذلك، لا تزال بعض القوى الدولية توظف التدخل السياسي بذرائع مختلفة، مما يثير الجدل حول حدوده بين المشروعية والمصالح الاستراتيجية ويمكن تحديد أسباب التدخل السياسي في التالي: .(بن شعبان، بن الشيخ، ٢٠٢٢، ص ٦٤٩)

١-التدخل بهدف حفظ السلام والأمن الدوليين.

يُعد حفظ السلم والأمن الدوليين أحد الأهداف الجوهرية للأمم المتحدة، كما نصت عليه المادة الأولى من ميثاقها ، حيث تسعى المنظمة إلى ضمان استقرار النظام الدولي والحد من التهديدات التي قد تؤثر على السلام العالمي، ولتحقيق هذا الهدف، تتخذ الأمم المتحدة تدابير فعالة ومشتركة تهدف إلى منع النزاعات وتسويتها، وذلك من خلال:

- تعزيز التعاون الدولي بين الدول لضمان حل الخلافات بطرق سلمية.
- استخدام الآليات الدبلوماسية مثل الوساطة والتحكيم لاحتواء الأزمات السياسية.
- دعم عمليات حفظ السلام لضمان استقرار المناطق المتأثرة بالنزاعات.

وبذلك فقد حددت المادة (٣٩) من ميثاق الأمم المتحدة اختصاصات مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين، حيث يملك المجلس صلاحية تحديد ما إذا كان هناك تهديد للسلم أو إخلال به، أو إذا وقع عمل من أعمال العدوان. بناءً على ذلك، يقدم المجلس توصياته أو يتخذ التدابير

المناسبة وفقًا لأحكام المادتين (٤١) و(٤٢) لاستعادة الأمن والاستقرار، يتضح أن الأمم المتحدة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الغايات الرئيسية، أبرزها ضمان الاستقرار الدولي، منع النزاعات المسلحة، وتعزيز آليات التعاون الدبلوماسي لحل الأزمات بالطرق السلمية. (أبو العلا، ٢٠٠٥، ص ٤٠). فقد إدراك واضعو الميثاق أنه لتحقيق السلم والأمن الدوليين، لابد من الاعتراف لمجلس الأمن بسلطات واسعة ومعتبرة، تتلاءم مع طبيعة الأوضاع الدولية المتغيرة والمستجدة، بما يتيح له إمكانية مواجهة هذه التطورات والتهديدات التي تشهدها العلاقات الدولية.

٢-التدخل لاحترام الشرعية الدولية.

ينصرف مصطلح الشرعية إلى "الشرعية القانونية والشرعية السياسية" الشرعية القانونية تشير إلى اتفاق التصرفات الدولية لقوة من قوى المجتمع الدولي العالمي، دولة كانت أو منظمة دولية، مع قواعد القانون الدولي، أما مصطلح الشرعية السياسية يتضمن أضفاء صيغة الرضا أو القبول الدولي العام على تصرف دولي معين، إنطلاقاً من قيم أو معايير سياسية متفق عليها عموماً، أو يجب أن تكون على الصعيد الدولي المعني. (الجنحي، ٢٠٠٣، ص ٥٦-٥٧). حيث يكون الهدف الرئيسي لهذه التدخلات هو حماية أو إنفاذ مبادئ الشرعية الدولية، مثل منع الإبادة الجماعية، أو حماية المدنيين من جرائم الحرب، أو تطبيق قرارات دولية ملزمة، أو دعم التحول الديمقراطي بناءً على طلب شرعي.

فالشرعية الدولية تعلو ولا يعلى عليها في المجتمع الدولي، فهي تستند على قوانين، وليس على تصرف دولة معينة، فهي التي تحكم تصرفات الدول، فبذلك فالشرعية الدولية ثابتة لا تتغير تتسع في المضمون وليس في المعني، وفقاً لما يمليه العرف الدولي، وما يستحدثه من قواعد ومبادئ تجد قبولاً وتأييداً وتطبيقاً من المجتمع الدولي. (بن شعبان، بن الشيخ، ٢٠٢٢، ص ٦٥١)

٣-التدخل الدولي لأجل نشر الديمقراطية.

يُعد التدخل الدولي لنشر الديمقراطية أحد أبرز القضايا التي تثير الجدل في العلاقات الدولية، وغالباً ما يفسر على أنه وسيلة لدعم حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي، بينما يُنظر إليه في حالات أخرى باعتباره أداة لتحقيق مصالح سياسية واقتصادية. ساعد انهيار الاتحاد السوفياتي الحديث على هذا النوع من التدخل، بهدف فرض الديمقراطية، ولذلك فقد يكون التدخل لأجل نشر الديمقراطية، من خلال استخدام القوة والتدخل العسكري، بهدف إعادة الديمقراطية أو الحفاظ عليها. (Wright Quincy,1961) إلا أن الواقع يؤمد بأن معظم التدخلات السياسية الدولية يخضع لتحقيق مصالح سياسية واقتصادية بحتة، وفي كثير من الأحيان يؤدي غلى نتائج عكسية كما جرى في الولايات المتحدة الأمريكية في العراق لسنة ٢٠٠٣، بطرح فكرة إرساء قواعد الديمقراطية، إلا أن الديمقراطية لم تبصر النور. (بن شعبان، بن الشيخ، ٢٠٢٢، ص ٦٥١)

٤- التدخل الدولي بهدف مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

حيث أنه لا يوجد اختلاف على أن قضايا الإرهاب و أسلحة الدمار الشامل تعد من أكبر المعضلات التي تواجه نظام العلاقات الدولية، ومن أجل مواجهة هذه القضايا الحيوية، التي تهدد الآمن الدولي، حيث أن انتشار أسلحة الدمار الشامل يمكن أن يدمر دولة بشكل كلي، دون الحاجة مواجهات عسكرية بين الدول، يتمثل التدخل الدولي والتي يتضمن أحد الأنواع التالية:

- التدخل العسكري: يشمل العمليات العسكرية ضد الجماعات الإرهابية أو الدول التي تمتلك أسلحة دمار شامل.
- التدخل الدبلوماسي: يشمل المفاوضات والوساطة لحل النزاعات ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- التدخل الاقتصادي: يشمل فرض العقوبات الاقتصادية أو المساعدات الاقتصادية لدعم الدول التي تكافح الإرهاب أو انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ولعل من أمثلة التدخل الدولي من أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، التدخل الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣، فقد قادت الولايات المتحدة الأمريكية تحالفًا دوليًا لغزو العراق. تم تبرير هذا الغزو بعدة أسباب منها ادعاءات بامتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، ومساعدتها للتنظيمات الإرهابية في ظل وجود علاقة بينه وبين تنظيم القاعدة، وأن صدام حسين يدعم الإرهاب، وتم تدعيم ذلك الإدعاءات من قبل الأمم المتحدة والتحقيقات الدولية. (العايدي،٢٠١٩، ص ١٤٧) فقد إصدر مجلس الأمن قرارات مطالبة للعراق بتنفيذ قراره المتعلق " بتدمير أسلحة الدمار الشامل "الكيماوية والبيولوجية" التي تمتلكها. ونتيجة لذلك قام الرئيس الأمريكي جورج بوش الأبن بالحصول على موافقة من الكونغرس الأمريكي على استخدام القوة ضد العراق.

٥- التدخل من أجل الحفاظ على توازن القوى.

توازن القوى الدولية يقوم على فرضية " أن حفظ السلام الدولي يعني عدم رجحان كفة دولة أو تحالف دولي على كفة أخرى"، أي أن ذلك المبدأ يتم تطبيقه منذ زمن بعيد، ولذلك ظهر نظام " الأمن الاجتماعي"، ولذلك قد عبر على استخدام التدخل العسكري كوسيلة لتعديل رجحان كفة وإعادة توازن الدولي والحفاظ على النظام، ولذلك يأخذ هذا التدخل :

- التدخل الدفاعي الذي يهدف لمنع أحداث أي تغيير في توازن القوى الموجود، لأنه سيضر بمصالحها، بحيث أذا ما طرأ على النظام السياسي الداخلي لدولة ما، مما يؤدي إلى تدخل الدولة التي تسعى للحفاظ على الأوضاع الراهنة.

- التدخل الهجومي: حيث يعد ذلك التدخل أحد أنواع التدخل السياسي، والتي يتضمن قيام دولة أو مجموعة من الدول باستخدام القوة العسكرية بشكل استباقي ضد دولة أخرى ذات سيادة، دون وجود تهديد مباشر ووشيك يستدعي الدفاع عن النفس بموجب نص المادة رقم ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك بهدف تحقيق أهداف سياسية أو استراتيجية محددة داخل الدولة المستهدفة.

ثالثاً: أشكال التدخل الدولي.

- **التدخل الدبلوماسي:** يتجلى هذا النوع من التدخل في قيام الممثل الدبلوماسي بالتأثير على الشؤون الداخلية للدولة من خلال عدة أساليب، تشمل: (أوصديق، ١٩٩٩، ص ٣٢٢)

- التخطيط للمؤامرات والثورات الداخلية عبر أعمال التجسس وجمع المعلومات السرية.

- إفساد موظفي الإدارة الحكومية من خلال تقديم الرشاوى أو المساعدات لتحقيق أهداف سياسية.

- التورط في الخلافات الحزبية لدعم تيارات سياسية معينة أو زعزعة استقرار النظام السياسي الداخلي.

ويُنظر إلى هذا التدخل باعتباره إخلالًا بمبدأ السيادة الوطنية، مما يؤدي إلى توتير العلاقات بين الدول، وقد يتم قطع العلاقات الدبلوماسية، وهي صميم سيادة الدولة، وهي وحدها حرة في اتخاذ قرار قطع هذه العلاقات، حيث تعرف بأنها تعبير انفرادي عن إرادة دولة ما في وضع حد لوسيلة الاتصال العادية، ويترتب عليها وقف المفاوضات الجارية أو رفض التصديق على المعاهدات التي سبق التوقيع عليها.(إدريس، ١٩٩٠، ص ٢٢٢)

- **التدخل الاقتصادي:** يُعد التدخل الاقتصادي أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الدول للتأثير على السياسات الداخلية والخارجية للدول الأخرى، حيث يتم توظيفه لتحقيق مصالح استراتيجية واقتصادية دون الحاجة إلى تدخل عسكري مباشر. (جوابي، ٢٠٢٤، ص ٥٤)

- فرض قيود تجارية ومالية على الدول أو الكيانات بهدف الضغط عليها لتغيير سياساتها.

- تقييد أو بيع عملية بيع الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية والتعاون الإقليمي.

- التأثير على أسعار السلع الأساسية مثل النفط والغذاء لتعزيز المصالح الوطنية.

– الضغط على الدول لتغيير سياساتها النقدية والمالية عبر المؤسسات الاقتصادية العالمية.

–**التدخل العسكري:** ففي الغالب ما يتم اللجوء للتدخل العسكري، بعد التدخل الدبلوماسي والتدخل الاقتصادي، حيث تلجأ بعض الدول إلى استخدام القوة المسلحة لتحقيق أهداف سياسية أو استراتيجية، مما يؤثر بشكل مباشر على استقرار الدول والعلاقات الدولية، أي فالهدف من التدخل العسكري لحماية مصالحها أو أمنها القومي من تهديدات خارجية. (الآيوبي، ١٩٨٥، ص ٢٦٢).

– **التدخل الإنساني:** حيث يعتبر ذلك من أكثر أنواع التدخلات الدولية انتشاراً، فهو أكثر المفاهيم التباساً وتهديداً لسيادة الدول، خصوصاً بعد الحرب الباردة. حيث يثير هذا النوع من التدخل جدلًا واسعًا بين المشروعية القانونية والمصالح السياسية المرتبطة به،(جوابي، ٢٠٢٤، ص ٥٥) ولعل من أهم الأسباب التي تؤدي للتدخل الإنساني التالي:

– وقف الإبادة الجماعية والانتهاكات الحقوقية : مثل التدخل في رواندا عام ١٩٩٤ لمنع استمرار المجازر .

– تقديم المساعدات الإنسانية في مناطق الأزمات : مثل التدخل الإنساني في الدول التي تعاني من المجاعات أو الكوارث الطبيعية .

– حماية المدنيين من النزاعات المسلحة : كما حدث في التدخل الإنساني في ليبيا عام ٢٠١١.

رابعاً: أثر التدخلات السياسية على العلاقات الدولية.

تعد التدخلات السياسية أحد العوامل الأكثر تأثيرًا في تشكيل العلاقات الدولية ، حيث تُستخدم كأداة لتحقيق المصالح الاستراتيجية للدول، سواء عبر الدبلوماسية، العقوبات الاقتصادية، أو حتى التدخل العسكري . وتتباين هذه التدخلات بين ما يُعتبر مشروعًا وفق القانون الدولي ، وبين ما يُنظر إليه على أنه تجاوز للسيادة الوطنية ، مما يثير جدلًا واسعًا حول حدود المشروعية والتأثيرات السياسية والاقتصادية لهذه الظاهرة. حيث

يستمد التدخل اسسه من المذاهب الجينية والفلسفية، وهي التي تحث على نصرة المظلوم والمستضعف وإجارته وإغاثته، حيث تمثلت مبررات التدخل السياسي في العمل على وقف الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان، ومنع ارتكاب جرائم دولية، وبعض النزاعات الداخلية التي ارتقت إلى نزاعات مسلحة غير دولية. (خالدي، ٢٠٢١ ، ص ١٠٠٧) وفي ضوء ذلك أصدر مجلس الأمن الدولي استناد إلى الفصل السابع من الميثاق العديد من القرارات في مجال التدخل للدفاع عن انتهاكات حقوق الإنسان.كما أنه يمكن تغليب الاعتبارات السياسية الجانب الخفي والمهم في التدخل الدولي عموماً، رغم أهدافه ودافعه المعلنة، والتي تسوغ في النهاية مشروعيته، وترقي به إلى درجة الحق الذي يجب على المجتمع الدولي مباشرته عن طريق تفويض القوى الكبرى بذلك. ولذلك فقد أثر التدخل الدولي على استقرار السياسي والآمني للدول، ومستقبلها السياسي.، ولعل من صور التدخل الدولي والتي أثرت على الاستقرار والوضع الدولي التدخل التي حدث في العراق وليبيا. (خالدي، ٢٠٢١ ، ص ١٠١٦) ففي العراق وحدوث التدخل الأمريكي في ٢٠٠٣ والتي كانت تكمن خفاياه في تحقيق السيطرة على دول الخليج، واسترجاع هيبتها بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، بالإضافة إلى السعي للسيطرة على النفط العراقي، ومن ثم إقامة الشرق الأوسط الكبير، ومن أجل تحقيق هذا الهدف ارتكبت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الجرائم منذ بدء العمليات الحربية ضد الشعب العراقي. (أبو الخير، ٢٠٠٥، ص ١٨٠– ١٨١). فقد أدى ذلك التدخل إلى هجرة العديد من المدنيين للبلدان المجاورة ، بسبب القصف والجوع والأوضاع الإنسانية المتردية، بالإضافة إلى ممارسة الاعتقال التعسفي وأعمال الانتقام، والتهجير القسري.أثر التدخل الدولي على اقتصاد الدول المتدخل فيها، حيث ساعد تدهور الإنتاج، نتيجة لتدهور الاقتصاد، كما حدث ذلك في ليبيا، وتآكلت البنية التحتية للقطاعات النفط والغاز ورأس المال الإنتاجي، فقد امتد ذلك للحقول والمواني النفطية. ولذلك فقد أثبت التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان فشله بسبب تفاقم الأوضاع الداخلية لهذه الدول بعد التدخل، ولعل أكبر مثال حي على ذلك العراق وليبيا، والتي لا زالت تدفع فاتورة التدخل الدولي، ويرجع السبب في ذلك صعوبة فصل الغايات المصلحية للتدخل عن أهدافه الإنسانية، نتيجة لسيطرة وهيمنة الدول الكبرى على اتخاذ قرارات التدخل الدولي وفق منطقة تحقيق المصلحة. خالدي، ٢٠٢١ ، ص ١٠٢١)

المبحث الثاني: تحليل التوازن بين المشروعية والمصالح الاستراتيجية في التدخلات السياسية.

التدخلات السياسية هي ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه في العلاقات الدولية، حيث تسعى الدول أو المنظمات الدولية إلى التأثير على السياسات أو الحكومات أو الأحداث في دول أخرى. يعتبر التوازن بين المشروعية والمصالح الاستراتيجية في التدخلات السياسية أمرًا بالغ الأهمية لضمان فعالية هذه التدخلات وتحقيق أهدافها. فمن المقرر أن حق الدولة في السيادة هو الذي يمنحها الحرية والاستقلال في مواجهة أشخاص القانون الدولي، مما يعني ذلك أن هناك نطاقاً محجوزاً للدولة، لا يجوز للغير أن يتدخل فيه أعمالاً لمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية، وهو أحد المبادئ الأصلية للأمم المتحدة، والذي نص عليها ميثاقها في المادة ٧/٢ منه " ليس في هذا الميثاق ما يصوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشئون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقضي الأعضاء أن يعرضوا في مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق". (متولي، ٢٠١٥، ص ١٥٦)

أولاً: مدى مشروعية التدخل السياسي الدولي.

تُعتبر مشروعية التدخلات السياسية من أكثر القضايا إثارة للجدل في العلاقات الدولية، حيث تتراوح مبرراتها بين حماية حقوق الإنسان، تحقيق الاستقرار الدولي، ومكافحة الإرهاب ، وبين استخدامها كأداة لتحقيق مصالح جيوسياسية واقتصادية، فالعلاقات الخارجية بين الدول في بداياتها، لم تكن تتصف بالمتانة والتداخل والتكامل كأيامنا الحالية، حيث لم يكن هناك ما يتصف بالمنظمات الدولية، أو قانون دولي وتشريعات ومواثيق دولية كما هو الحال اليوم. (الغواري، عبد الله، ٢٠٢٠، ص ٢٣٩٦)

- التدخل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

- يرتبط مبدأ التدخل الدولي بالحقوق الأساسية للدولة والتي تتلخص في "السيادة والمساواة وحق الدولة في التصرف في مواردها الطبيعية"، حيث أن المبدأ المتفق عليه هو عدم جواز التدخل في الشئون الداخلية لأي دولة أخرى، حيث لا يجوز لأي دولة بإرادتها المنفردة التدخل في الشئون الداخلية لدولة أخرى، حتي وأن كان هذا التدخل لوجود اعتبارات تبرره، كالاعتبارات الإنسانية أو كحجة حماية حقوق الإنسان أو الأقليات أو الرعايا، أو أي مبرر أخر تستند الدولة المتدخلة تدخلها عليها. حيث أن مازال التدخل الدولي يثير خلافات فقهية بين فقهاء القانون الدولي العام، فالتدخل فكرة ذات استعمال خطير في القانون والسياسة.(محمود، ٢٠٠٩، ص ١٨) على الرغم من ذلك إلا أن هناك الحالات التي يمكن التدخل السياسي في شئون الدول الداخلية، والتي ثبت مشروعيتها، حيث تتمثل تلك الحالات في التالي:

-إمكانية التدخل عسكرياً بقصد حماية مواطنين الدولة، يسمح ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي العام في حالات استثنائية بالتدخل الدولي، وأهمها: التدخل بناءً على تفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (الفصل السابع من الميثاق): (الغواري، عبد الله، ٢٠٢٠، ، ص ٢٤٠٧)

-يجيز الفصل السابع لمجلس الأمن اتخاذ تدابير قسرية، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية، في حالات تهديد السلم والأمن الدوليين، أو الإخلال بهما، أو وقوع عدوان (المادة ٣٩). يتم ذلك بهدف صون أو استعادة السلم والأمن الدوليين.

-طلب التدخل: يُفترض أن يكون التدخل الدولي مشروعًا عندما يتم بناءً على طلب رسمي من الدولة المستهدفة، حيث يتيح ذلك لها ممارسة اختصاصاتها السيادية واتخاذ القرار بشأن التدخل العسكري أو المدني . وفي هذا السياق، يرى بعض الباحثين أن هذا الطلب يجب أن يصدر عن الحكومة الفعلية لضمان شرعيته، خاصة في الحالات التي تشهد حروبًا أهلية أو تعدد الحكومات الشرعية ، حيث قد يؤدي عدم وضوح السلطة الشرعية إلى تعقيد الموقف القانوني للتدخل.

-التدخل دفاعاً عن حقوق الدولة: يعد التدخل الدولي دفاعًا عن حقوق الدولة من المبررات الأساسية التي تستند إليها الحكومات في طلب الدعم الخارجي، سواء كان ذلك عسكريًا، دبلوماسيًا، أو اقتصاديًا. يتم هذا التدخل عندما تواجه الدولة تهديدات تؤثر على سيادتها، أمنها القومي، أو مصالحها الاستراتيجية، ما يجعل اللجوء إلى القوى الدولية أو المنظمات الإقليمية ضرورة لضمان استقرارها. فعندما تسئ دولة في استعمالها لحقوقها السيادية قد يكون فيه ضرر بدول أخرى، مثل " الاستغلال الأنهار الدولية للدول الأعلى بشكل تعسفي"، ففي ذلك الحال يحق للدولة المتضررة أن تدخل مالم تكن الوسائل السلمية غير مجدية، فالتعسف هنا لا يعتبر تدخلاً بينما هو مبرر للتدخل من الدولة المتعدي على حقها.(عبد الرحمن، ٢٠٠٨ص ١٥)

- التدخل بهدف حماية الدولة رعاياها: أي في حالة أي انتهاكات أو اعتداءات واضحة في المعاملة الإنسانية لرعاية الدولة، داخل دولة أخرى، حيث أن قانون الدولة يلزمها بحماية رعاياها والدفاع عنهما، ومن الجدير بالذكر أن تدخل الدول لحماية مصالح وحقوق رعاياها هو حق غير مطلق، بل هناك العديد من القيود التي ترد على هذا الحق باعتبار أن الدول تمتلك نظاماً قانونياً، فلا يجوز التدخل فيه، يُعتبر التدخل لحماية رعايا الدولة أحد المبررات التي تلجأ إليها الحكومات لتبرير تدخلها في شؤون الدول الأخرى، خصوصًا عندما يكون هناك تهديد مباشر لأمن مواطنيها في الخارج. في هذه الحالة، تستند الدولة إلى المعايير القانونية والدبلوماسية التي تمنحها الحق في اتخاذ إجراءات لضمان سلامة رعاياها، سواء عبر التدخل العسكري، الدبلوماسي، أو الإنساني. يحدث هذا النوع من التدخل عادةً في حالات مثل الأزمات السياسية، النزاعات المسلحة، أو الكوارث الإنسانية ، حيث تقوم الدولة بإجلاء مواطنيها أو توفير الحماية لهم بالتنسيق مع الجهات الدولية. ورغم أنه يُنظر إليه على أنه حق مشروع للدولة، إلا أنه قد يثير جدلاً سياسيًا وقانونيًا، خاصة إذا كانت الدولة المستهدفة تعتبر التدخل انتهاكًا لسيادتها الوطنية .(بركات والصغير، ٢٠٢١ ، ص ٢٢٤)وبناء على ذلك فقد أيد الفقه الحديث التدخل السياسي الدولي وأن ذلك التدخل مشروع، ما دام يستهدف وضع حد للانتهاكات الخطيرة والمتكررة لحقوق الإنسان في دولة ما، أو في الحالة التي تكون فيه حقوق الأفراد معرضة للخطر. (Mario Bittati, 1997,p.292)

ثانياً: كيفية تحقيق التوازن بين المشروعية والمصالح الاستراتيجية في التدخلات السياسية .

يمثل تحقيق التوازن بين المشروعية والمصالح الاستراتيجية في التدخلات السياسية تحديًا معقدًا، حيث تتداخل الاعتبارات القانونية والدوافع الاستراتيجية بشكل كبير. حيث أنَّ قبول التدخل الإنسانيّ على أساس أنَّه قاعدة قانونية دولية، يجب أنْ يتم بعد ضبطه قانونيًا وسياسيًا، حتى ينتهي الاستعمال الذرائعي له، في ظلِّ معايير محددة، تلقى إجماعاً دولياً، لأنَّه في ظلِّ نظام دوليّ، لا توجد فيه سلطة مركزية تقدر على النظر في سلوك الدول بصورة مجردة وبمعيار واحد، ومع وجود تفاوت في القدرات المادية، واختلاف في المصالح الوطنية، فإنَّ ذلك يتيح استعمال هذه القاعدة بنحوٍ انتقائي ومزدوج المعايير على وفق عوامل سياسية واقتصادية، من دون النظر إلى الظروف الإنسانيّة، ولاسيما وأنَّ القيم النبيلة في ظلِّ علاقات القوة والمصلحة تجعل التدخل الإنسانيّ؛ يستعمل لمصلحة الأقوياء، وضد الضعفاء.(فليح، ٢٠١٤) لذا، يتطلب الأمر نهجًا دبلوماسيًا حكيمًا قائمًا على احترام القانون الدولي، مع مراعاة المصالح الوطنية والدولية لضمان تدخلات سياسية مسؤولة ومستدامة، وحتي نحقق هذا التوازن ينبغي مراعاة التالي:

- الالتزام بالأطر القانونية والدولية: يجب أن تستند التدخلات إلى القوانين والمعاهدات الدولية، مثل ميثاق الأمم المتحدة، الذي يحدد حالات التدخل المشروع، سواء كان بهدف حفظ السلام أو حماية حقوق الإنسان. كما أن الحصول على موافقة الدولة المستهدفة يعزز شرعية التدخل ويقلل من احتمالية انتهاك السيادة الوطنية، ولذلك فقد أيد الفقيه القانوني " فرناندو تيسون" التدخل الإنساني المسلح للدفاع عن الإنسانية، ولكن اشترط بذلك ضرورة الالتزام بالطابع الإنساني البحت، مع ضرورة تضمين هذا التدخل شرطاً يقضي بضرورة قبوله من طرف ضحايا الانتهاكات. .(بركات

والصغير، ٢٠٢١ ، ص ٢٢٤) حيث أكدت المادة ٥٣ من ميثاق الأمم المتحدة على " لا يجب القيام بأى فعل أكراهي سواء تحت ترتيبات إقليمية أو منظمات إقليمية بدون موافقة مجلس الأمن".

- مراعاة المصالح الاستراتيجية دون تجاوز الحدود القانونية : تسعى الدول إلى تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية من خلال التدخلات، إلا أن تجاوز المعايير القانونية قد يؤدي إلى أزمات دبلوماسية وتوترات دولية . لذا، يجب تحقيق المصالح الاستراتيجية من خلال آليات شرعية مثل التعاون الدولي، الدبلوماسية، والمساعدات الاقتصادية بدلًا من اللجوء إلى التدخل القسري.

- .تحقيق توافق دولي لتجنب النزاعات : من الضروري العمل على إيجاد توافق دولي حول التدخلات السياسية، عبر تحالفات ومفاوضات دبلوماسية، مما يضمن عدم اعتبار التدخل انتهاكًا للقوانين الدولية، ويعزز تقبّله من المجتمع الدولي. حيث يري البروفسير " الفستروم" بأن التدخل سلوك غير مبرر يمكن أن يؤدي إلى تعرض استقلال الدولة للخطر. (روبرت جار تيد، ٢٠٠٧، ص ١٢٨)

–تقييم التداعيات السياسية والاقتصادية للتدخل: أي تدخل سياسي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الآثار طويلة الأمد على الدولة المستهدفة وعلى النظام الدولي بشكل عام، حيث أن التدخلات غير المدروسة قد تؤدي إلى اضطرابات سياسية، انهيار اقتصادي، أو حتى تفاقم الأزمات القائمة.

التوازن بين القيم والمصالح: لضمان عدم استغلال المشروعية كذريعة لتحقيق أهداف سياسية بحتة، ينبغي أن يُراعي التدخل القيم الإنسانية، مثل دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان ، بالتزامن مع تحقيق المصالح الاستراتيجية للدول الفاعلة.

ومن خلال ما سبق يعد التدخل السياسي أداة مؤثرة في العلاقات الدولية، حيث تتباين دوافعه بين تحقيق المشروعية القانونية وفق المعايير الدولية، وبين السعي وراء المصالح الاستراتيجية التي تخدم توجهات الدول الفاعلة. ورغم أن بعض التدخلات تستند إلى مبررات قانونية مثل حماية حقوق الإنسان أو حفظ الأمن الدولي ، إلا أن العديد منها يُستخدم لتحقيق أهداف جيوسياسية واقتصادية تتجاوز الاعتبارات القانونية المعلنة.

النتائج والتوصيات.

النتائج.

- أن التدخلات السياسية غالبًا ما تكون مزيجًا من المبررات القانونية والاعتبارات الاستراتيجية ، حيث تستخدم الدول الشرعية الدولية لتحقيق مصالحها الخاصة.

- قد تؤدي التدخلات السياسية إلى تحسين العلاقات بين الدول أو تدهورها، اعتمادًا على مشروعية التدخل والمصالح الاستراتيجية للدول المعنية.

- التدخلات السياسية التي تتمتع بالمشروعية الدولية تحظى بقبول أكبر وتكون أكثر فعالية في تحقيق أهدافها.

- يعد التدخل السياسي أداة مؤثرة في العلاقات الدولية، حيث تتباين دوافعه بين تحقيق المشروعية القانونية وفق المعايير الدولية، وبين السعي وراء المصالح الاستراتيجية التي تخدم توجهات الدول الفاعلة.

- يُعتبر التدخل لحماية رعايا الدولة أحد المبررات التي تلجأ إليها الحكومات لتبرير تدخلها في شؤون الدول الأخرى، خصوصًا عندما يكون هناك تهديد مباشر لأمن مواطنيها في الخارج.

التوصيات.

- ضرورة وضع معايير قانونية أكثر صرامة تُحدد الحالات التي يكون فيها التدخل مشروعًا، وذلك لحماية سيادة الدول وضمان حقوق الإنسان.

- ضرورة تفعيل دور المؤسسات الدولية في مراقبة التدخلات السياسية وضمان عدم استخدامها بشكل تعسفي.

- يجب على الدول والمنظمات الدولية تحقيق التوازن بين المشروعية والمصالح الاستراتيجية في التدخلات السياسية لضمان فعالية هذه التدخلات.

المراجع.

- أبو الخير، مصطفي أحمد، (٢٠٠٥)، تحالفات العولمة العسكرية والقانون الدولي، ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، القاهرة.
- أبو العلا، احمد عبد الله ، (٢٠٠٥)، تطور دور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين. المحلة الكبرى: دار الكتب القانونية.
- إدريس، بوكرا، (١٩٩٠)، مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط١، الجزائر.
- أرباب، ليلي سيد مصطفي، (٢٠٢٣)، أثر التدخل الدولي على الاستقرار السياسي في السودان في الفترة الانتقالية ٢٠١٨– ٢٠٢٢، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، مج ١٩، ع١.
- أوصديق، فوزي، (١٩٩٩)، مبدأ التدخل والسيادة لماذا وكيف، دار الكتاب الحديث، ط١.
- الإيوبي، الهيثم وآخرون، (١٩٨٥)، الموسوعة العسكرية، المؤسسة العربية للنشر، ج١، ط١، لبنان.

- بركات، رياض، الصغير، مسيكة محمد، (٢٠٢١)، مشروعية التدخل الدولي الإنساني في القانون الدولي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مج٤، ع٣.
- بن شعبان، محمد الصالح، بن الشيخ، الفقون سمية، (٢٠٢٢)، الأساليب والأشكال الحديثة للتدخل في الشئون الداخلية للدول، مجلة العلوم الإنسانية، مج٣٣، ع١.
- جوابي، مراد،(٢٠٢٤)، إشكالية التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية بين الأطر القانونية والاعتبارات السياسية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج١٧، ع١.
- خالدي، فتيحة، (٢٠٢١)، تأثير التدخل الدولي لحماية حقوق الإنسان على الاستقرار الداخلي للدول، مجلة صوت القانون، مج ٧، ع٣.
- العايدي، أحمد محمد عبد الرحمن، (٢٠١٩) نظرية حرب الواحد في المائة " دراسة حالة للحرب الأمريكية على العراق" ، مجلة البحوث المالية.
- روبرت جار تيد، (٢٠٠٧)ن أقليات في خطر، ترجمة مجدي عبد الحكيم، مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية، القاهرة.
- عبد الرحمن، السوكني، (٢٠٠٨)، فكرة السيادة في القانون الدولي العام، أكاديمية الدراسات العليا، مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية، قسم الدراسات الدبلوماسية.
- عبد الرحمن، مصطفي، بشير، هشان محمد وآخرون، ٢٠٢٥، التدخلات الخارجية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في لبنان خلال الفترة ٢٠١٤ حتي ٢٠٢١، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، ع٢٥.
- فليح، عبد الأمير عبد الواحد، (٢٠١٤)، التدخل الدولي الإنساني ومبدأ السيادة الوطنية بعد الحرب الباردة "العراق أنموذجاً "، كلية العلوم السياسية، https://www.nahrainuniv.edu.iq
- الغواري، زايد علي زايد، عبد الله، فاطمة يوسف أحمد علي، (٢٠٢٠)، مشروعية التدخل الدولي في ظل المواثيق الدولية، مجلة الأستاذ الباحث القانونية والسياسية، مج٤، ع٢.
- متولي، رجب عبد المنعم، (٢٠١٥)، مدى مشروعية التدخل الدولي لإنقاذ المضطهدين من الظلم والفساد والممارسات الإنسانية للأنظمة السياسية، المجلة المصرية للقانون الدولي، ع٧١.
- محمود، علد الرزاق، (٢٠٠٩)، النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي، دار دجلة، ط١، المملكة الأردنية الهاشمية، العراق، بغداد.
- منال بو جلال، (٢٠١٩)، التدخلات العسكرية العربية في النزاعات الداخلية دراسة حالة التدخل في اليمن، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ٨ ماي قالمة.
- همام، أحمد همام محمد، (٢٠٢٣)، تأثير التدخلات الخارجية على مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، ع٦.
- الجنحي، غسان، (٢٠٠٣)، حق التدخل الإنساني، دار وائل للنشر، عمان.
- Thierry TARDY, l'intervention dans les années quatre- vingt- dix : Réflexion autour d'un concept évolutif, sur le site internet : http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001412.pdf (dernière visite-20/01/2010).
- Philippe Moreau Defargess, Droits d'ingérence dans le monde post-2001, Op.Cit., P 56.
- 0 Wright Quincy : "International law and the united nation", N.Y, 1961.
- Mario Bittati, un droit d'ingérence peut-on ler laisser mourir ? Noel,paris,1997,p292.